

Distr.: General
9 October 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 8 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أعلنت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، حرباً شاملة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتحصد حملة إرهاب الدولة التي لا نهاية لها هذه أرواح المدنيين كل دقيقة، إذ تذبح الأطفال والنساء والرجال في هجوم عسكري عقابي آخر على قطاع غزة المحاصر، ما يذكرنا بالاعتداءات القاتلة التي شنتها إسرائيل في 2008-2009 و 2012 و 2014 و 2018-2019 و 2021 و 2022.

وفي وقت كتابة هذه الرسالة، يبلغ عدد القتلى في غزة 313 فلسطينياً، من بينهم 20 طفلاً على الأقل، وهناك أكثر من 2 000 جريح، وآلاف الأسر المشردة، إذ ثمة أكثر من 20 000 مدني مشرد، في الساعات الأربع والعشرين الماضية فقط. ومشاهد الدمار الذي لحق بهم مروعة. وأعلنت السلطة القائمة بالاحتلال أيضاً أنها ستقطع إمدادات الكهرباء والوقود والسلع عن قطاع غزة، مما يتسبب في حالة إنسانية أكثر سوءاً وفي صدمة لا توصف لجميع السكان، بمن فيهم الأطفال والنساء والمسنين والمرضى والأشخاص ذوي الإعاقة.

لقد بلغ الوضع نقطة تفجر خطيرة حذرنا منها باستمرار وبشكل صريح، ولكن دون جدوى. وأزمة تلو الأخرى، ونداءاتنا إلى المجتمع الدولي للنهوض بالمسؤوليات السياسية والقانونية والإنسانية والأخلاقية الجماعية في مواجهة هذا الظلم الذي طال أمده تظل غير مسموعة. وحتى في وقت تزداد فيه السلطة القائمة بالاحتلال شراسة وعنصرية وتطرفاً، وتتصاعد فيه اعتداءاتها الممنهجة على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها لحقوق الإنسان يوماً بعد يوم، تظل النداءات إلى توفير الحماية الدولية لشعبنا دون استجابة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وهذه التطورات لم تأت من فراغ. إذ يسبقها مقتل مئات الفلسطينيين هذا العام، من بينهم 47 طفلاً، وإصابة آلاف آخرين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، سواء الجيش أو ميليشيات المستوطنين المسلحين، في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية - وهي حصيلة تجاوزت بالفعل ما سجل في العام الأكثر دموية للفلسطينيين في عام 2022 منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل الخسائر البشرية - وتسببها عقود من الأعمال التي تقوم بها إسرائيل بلا هوادة:

من غارات عسكرية على القرى والبلدات والمدن الفلسطينية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين وترويع للمدنيين العزل والاعتداء عليهم

وتوقيف واحتجاز وسجن وإيذاء لآلاف المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء

وفرض حصار جوي وبري وبحري خانق على مدى 16 عاماً على أكثر من مليوني فلسطيني في غزة وتطبيق عقاب جماعي على جميع السكان الفلسطينيين من خلال الحصار والجدار وأنظمة التصاريح والإغلاقات و 645 نقطة تفتيش

وممارسة للإرهاب والعنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين الذين يجوبون الأرض الفلسطينية، ويهربون المدنيين الفلسطينيين ويضايقونهم ويقتلونهم ويشوهونهم، ويحرقون ممتلكاتهم ويخربونها ويدمرونها على غرار المذابح

واستيلاء على الأراضي الفلسطينية واستيلاء على المنازل والممتلكات وهدمها لبناء المزيد من المستوطنات الاستعمارية والجدار وضم للمزيد من الأراضي الفلسطينية

وتهجير قسري للفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك نقل مجتمعات بأكملها من أراضيها، وهو ما يرقى إلى تطهير عرقي

وشن للاعتداءات على الأماكن المقدسة، التي تستهدف على وجه الخصوص المسجد الأقصى/الحرم الشريف، والقيام باستقراوات وأعمال تحريض واعتداءات ضد المصلين الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين، في انتهاك للقانون الدولي والوضع التاريخي والقانوني القائم

واستغلال وسرقة لموارد وثروات فلسطين الطبيعية وإفقار للشعب الفلسطيني

وإذلال للشعب الفلسطيني وشرطته وإخضاعه لسياسات وممارسات عنصرية وتمييزية ومُجرّدة من الإنسانية تصل إلى حد الفصل العنصري

وكل ذلك يرتكبه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون الإرهابيون والمسؤولون الحكوميون الإسرائيليون بشكل منهجي، وبدون اعتذار وبوحشية يفرضون هذا الاحتلال الاستعماري غير المشروع ونظام الفصل العنصري، ويحرمون عمداً أمة بأكملها من الحقوق الإنسانية غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير والحق في العيش بحرية وكرامة في وطنها، ويعرضون وجودها ذاته للخطر، في انتهاك خطير للقانون الدولي ولكل معيار أخلاقي وإلى الأبد بلا نهاية في الأفق.

وهذا الاحتلال يولد العنف المتواصل، إذ يعتدي على الفلسطينيين ويزهق أرواحهم ويعرض الإسرائيليين للخطر. ومرة أخرى، وبينما لا يتبع إلا أسلوب العنف والإرهاب الذي يعرفه، فإن الأسر الفلسطينية المصدومة في غزة تفر في يأس من أمرها وتترك منازلها متجهة إلى الملاذ الوحيد المتاح لها -

مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - بينما تمطرها إسرائيل بالقنابل والصواريخ، موقعة قتلى ومصابين ومتسببة في الدمار بشكل عشوائي ومهددة علنا بمزيد من الهجمات العنيفة، دون أي اعتبار لحرمة الحياة البشرية.

ويجب أن تنتهي هذه الأعمال الوحشية. ويجب على مجلس الأمن أن يدعو إلى الوقف الفوري للعنف، وإلى وقف إطلاق النار، وإلى حماية المدنيين. ويجب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن تعليق جميع القواعد، باستثناء المادة الواحدة من ميثاق الأمم المتحدة التي يحتج بها البعض مرارا، بينما تعلن السلطة القائمة بالاحتلال الحرب على السكان المدنيين الذين تحتلهم بصورة غير مشروعة وتضطهدهم منذ عقود.

ويجب معالجة الأسباب الجذرية لهذا الوضع الخطير. فالحقائق معروفة للجميع. وتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن هذا الوضع نتيجة لإصرارها على إخضاع الشعب الفلسطيني وتجريده من حقوقه وأرضه وتراثه تنفيذًا لبرنامجها الاستعماري غير المشروع القائم على الضم ومخططاتها للهيمنة.

ويجب على مجلس الأمن أن يخرج من حالة شلله ويتحرك فورًا للوفاء بواجباته بموجب الميثاق في مواجهة التهديدات المتزايدة للسلام والأمن الدوليين. ويجب على المجلس أن ينهض بمسؤولياته فيما يتعلق بقضية فلسطين ويوفر الأفق السياسي الذي ظل مفتقدا فترة طويلة جدا من الزمن. ولا بد من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة؛ ولا يمكن أن يستمر السماح لإسرائيل بأن تتصرف كدولة فوق القانون، تتخلص من المساءلة حتى وهي تنتهك القانون وتضرب عرض الحائط بمجلس الأمن في ازدياد.

وفي وقت تخلت فيه السلطة القائمة بالاحتلال بوضوح عن التزاماتها بضمان حماية السكان المدنيين الخاضعين للاحتلال - بل وأعلنتهم صراحة "عدوا"، وأعلنت الحرب عليهم، وهددت بتحويل منطقة مدنية بأكملها إلى "أنقاض" - من الملح أن يتدخل المجتمع الدولي لحماية أرواح المدنيين، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي الإنساني وعدد لا يحصى من قرارات مجلس الأمن والالتزامات الواقعة على عاتق جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة.

إن الدعوات المستمرة منذ عقود - من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية وفي المجتمع الدولي ككل - لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي ووضع حد لهذه النكبة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني ومساعدته على إعمال حقوقه، بما في ذلك تقرير المصير والعودة، يجب التصرف حيالها فورًا وبجدية وصدق، لا التعامل معها على أنها مجرد شعارات أو مجرد كلام أو مجرد أوام. ولا يمكن سحق التطلعات الوطنية المشروعة وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف لشعب ما، ولن يتم التخلي عنها أبدا، مهما مر الزمن، ومهما استخدم من قوة ضده. إن الوقت قد حان للقبول بأن السلام والأمن سيظلان بعيدا المنال ما دام ثمة إنكار لهما.

ولا يمكن تبرير المزيد من التأخيرات والاتفاقات. فالمزيد من الإهمال والمعادلات الخاطئة والمراوغة أمور غير معقولة. إن حياة ملايين المدنيين على المحك. وإن مستقبل فلسطين والمنطقة على المحك، وما إذا كان سيكون مستقبل سلام وعدل، وأمن واستقرار أم مستقبل فوضى وحرب، وموت ودمار. ونحث مجلس الأمن وجميع الدول المحبة للسلام على الوفاء حالا بالتزاماتها الرسمية بموجب الميثاق، بما في ذلك إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 803 رسائل، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (A/ES-10/952-S/2023/731)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، وأن يُقدّم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم